سلسلة ترجمات الزيتونة (100)

مشروع
توطين اليهود في أرض الصومال وهرر
وثيقة من الأرشيف الأمريكي 1943

ترجمة كاملة لوثيقة محفوظة في سجلات مجلس لاجئي الحرب 1944–1945،
في مكتبة ومتحف الرئيس فرانكلين روزفلت، بالولايات المتحدة
Franklin D. Roosevelt Presidential Library and Museum

كانون الثاني/ يناير
2026

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

مشروع توطين اليهود في أرض الصومال وهرر

وثيقة من الأرشيف الأمريكي 1943

ترجمة

أمل عيتاني

العنوان الأصلي: قضية يهود أوروبا The Case of European Jews

المصدر: مكتبة ومتحف الرئيس فرانكلين د. روزفلت Franklin D. Roosevelt Presidential Library and Museum

تأليف: هيرمان فورنبرج Hermann Fuernberg

التاريخ: نيسان/ أبريل 1943

مقدمة المترجم

اعتمدت هذه الترجمة على سجلات *مجلس لاجئي الحرب War Refugee Board*، للفترة 1944–1945، المحفوظة في مكتبة ومتحف الرئيس فرانكلين د. روزفلت Franklin D. Roosevelt Presidential Library & Museum. وتوثّق هذه السجلات نشأة هذا الجهاز الحكومي الأمريكي وسياساته وأنشطته، بعد تأسيسه في كانون الثاني/ يناير 1944 بهدف إنقاذ ضحايا الاضطهاد النازي ومساعدتهم. وتقدّم هذه المجموعة سجلّاً شبه كامل لجهود المجلس على المستويين الداخلي والدولي، بما في ذلك تنسيقه مع الوكالات الأمريكية والحكومات الأجنبية ومنظمات الإغاثة، ومساعيه لتأمين الحماية والمساعدات والتأشيرات والتمويل للاجئين، إلى جانب توثيق الجرائم والمعسكرات النازية، والمراسلات الإدارية والمالية والديبلوماسية. وتكمن أهمية هذه السجلات في أنّها تُشكّل مصدراً مرجعيّاً شاملاً لتاريخ الدور الأمريكي في عمليات إنقاذ يهود أوروبا خلال الحرب العالمية الثانية، حتى حلّ المجلس في أيلول/ سبتمبر 1945.

من الجدير بالذكر أنّ هذه السجلات منظَّمة وفق هيكل أرشيفي قائم على نظام السلاسل والصناديق والملفات، ويضم 12 سلسلة و120 صندوقاً. وتوثّق السلسلة الأولى (35 صندوقاً) المراسلات العامة وأنشطة المجلس خلال الفترة الممتدة من شباط/ فبراير 1944 إلى أيلول/ سبتمبر 1945، في مجالات الإنقاذ والإغاثة، بما يشمل التنسيق مع البعثات الأمريكية، والتعاون مع منظمات خاصة، والدعم المالي واللوجيستي للاجئين، ومعالجة التأشيرات والهجرة، وتوثيق معسكرات الاعتقال، واستخدام القنوات الحكومية لتسهيل العمليات... . وقد اعتمدت الترجمة أدناه على *ملف الوثائق المتعلّقة بمجلس هرر Harrar Council*، المحفوظ في الصندوق رقم 11، وفيه كتيب هيرمان فورنبرج Hermann Fuernberg بعنوان "قضية يهود أوروبا".

تكتسب هذه الترجمة أهميتها من إعادة تسليط الضوء على أحد المقترحات التي طُرحت في أربعينيات القرن العشرين لإنشاء دولة يهودية ذات حكم ذاتي في منطقة هرر بإثيوبيا وأرض الصومال البريطاني Somaliland، في وقت كان فيه اليهود الأوروبيون بحاجة ماسة إلى هجرة جماعية منظّمة هرباً من الاضطهاد النازي. ويركّز هذا الاقتراح على توفير الأمان والاستقلال وإتاحة مجال للهجرة الجماعية، مع اعتبار الأيديولوجية الصهيونية مسألة ثانوية مقارنة بضرورة الإغاثة العاجلة. كما يدعو إلى التنازل الطوعي عن إعلان بلفور Balfour Declaration بوصفه خياراً عمليّاً لإنقاذ اليهود الأوروبيين.

وتكتسب هذه الترجمة أهميّة خاصة اليوم، إذ يُنظر إلى اعتراف "إسرائيل" الحالي بإقليم "أرض الصومال" أو صوماليلاند بوصفه امتداداً لمسار طويل من الطموحات الإقليمية ومشاريع الهندسة الديموجرافية خارج فلسطين، مع زيادة المخاوف من أنّ جمهورية أرض الصومال قد تخدم مصالح "إسرائيل" الاستراتيجية في البحر الأحمر، والقرن الإفريقي والمنطقة بأكملها.

وقد حرص مركز الزيتونة على نشر ترجمة هذه **الوثيقة كاملةً كما هي**، لأنها ذات أهمية أكاديمية مزدوجة؛ إذ تتمثل أولاً في توفير مصدر تاريخي أصيل مبني على سجلات موثّقة أكاديمياً، يوضّح أنماط تفكير بعض صانعي القرار اليهود قبل إقامة "دولة إسرائيل"، ويناقش بدائل فلسطين. كما تتمثّل ثانياً في تقديم مادة علميّة تسهم في دراسة الصراعات الإقليمية والسياسات الاستعمارية والصهيونية خارج فلسطين، بما يجعلها إضافة قيّمة لأبحاث التاريخ، والعلوم السياسية، ودراسات النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي والهجرة الجماعية.

ويُؤكّد المركز أن هذه الترجمة تضمّنت مفاهيم ومصطلحات لا تعبّر بالضرورة عن تبنّيه لها، لكنها أُدرجت كما وردت في النص الإنجليزي، حرصاً على الدقة ووضوح الرؤية، وخدمةً للبحث والفهم المعمّق. كما حرصنا في النسخة العربية، ومن باب الدّقّة المنهجيّة، على الحفاظ على أسلوب علامات الوقف ونمط الخط وتقسيم الفقرات كما وردت في الوثيقة الأصلية، مع الإبقاء على الخط المائل، واعتماد تكبير درجتين للأحرف التي كُتبت بحرفٍ كبير في النص الأصلي.

تمهيد

منذ أواخر ثلاثينيات القرن العشرين، برزت إثيوبيا بشكل متقطع في النقاشات الأوروبية حول "الحلول الإقليمية" لأزمة اللاجئين اليهود. وبعد الاحتلال الإيطالي لها، طرحت السلطات الفاشية بشكل غير رسمي أفكاراً لتوطين زراعي لليهود فيها، بينما استكشف عدد محدود من الفاعلين غير الصهيونيين إثيوبيا كبديل عن فلسطين. ولم تُعتمد هذه المشاريع رسمياً، وكانت في الغالب قائمة على التكهّنات والدعاية واليأس الناتج عن الاضطهاد النازي.

أصبح هيرمان فورنبرج Hermann Fuernberg، اليهودي وعضو منظمة جيلدميستر لمساعدة المهاجرين Gildemeester Organization for Assistance to Emigrants الهولندية، أبرز المدافعين عن إقامة حلّ إثيوبي للمسألة اليهودية. لكن بعد انهيار الاتصالات بين المنظّمة والسلطات الإيطالية، وحلّ السلطات الألمانية للمنظمة باعتبارها مشبوهة سياسياً في كانون الثاني/ يناير 1940، فرّ فورنبرج إلى إسبانيا ثم إلى الولايات المتحدة. وفي نيويورك، ومع تزايد اضطهاد يهود أوروبا، أصدر فورنبرج في نيسان/ أبريل 1943 كتيباً بعنوان "قضية اليهود الأوروبيين The Case of European Jews"، اقترح فيه إنشاء دولة يهودية خارج فلسطين، تتمركز في منطقة هرر بإثيوبيا وأجزاء من أرض الصومال أو صوماليلاند البريطانية.

وعقب نشر الكتيّب، أسّس إروين كرافت Erwin Kraft في نيويورك، في 1943/7/21، مجلس هرر لإقليم يهودي يتمتّع بالحكم الذاتي في هرر Harrar Council for the Autonomous Jewish Province in Harrar، برئاسته وعضوية فورنبرج وماري جينسبيرج Marie Ginsberg. عَمِلَ المجلس على الترويج للمشروع عبر شبكة واسعة من المراسلات مع مسؤولين دوليين وأمريكيين، شملت أجهزة اللاجئين التابعة لعصبة الأمم League of Nations، ووزارة الخارجية الأمريكية US State Department، ومجلس لاجئي الحرب War Refugee Board، إضافة إلى عدد من المنظمات اليهودية مثل بناي بريث B’nai B’rith وجهات تجارية. كما رُفعت مذكرات رسمية إلى كلٍّ من الحكومة الإثيوبية والحكومة البريطانية والسلطات الأمريكية، مقدِّمةً المشروع باعتباره حلاً إنسانياً وجيوسياسياً لمسألة تهجير اليهود في مرحلة ما بعد الحرب.

وفي 1944/7/4، أرسل السفير الأمريكي في أديس أبابا جون كالدويل John Caldwell لوزير الخارجية الأمريكي كورديل هل Cordell Hull رسالة سريّة، ذكر فيها الردّ النهائي للحكومة الإثيوبية على طرح مجلس هرر، حيث رفض الإمبراطور هيلا سيلاسي Haile Selassie المقترح رسمياً. فعلى الرغم من إبداء سيلاسي تعاطفاً مع اللاجئين الأوروبيين، وتأكيده محدودية قدرات إثيوبيا بعد سنوات من الاحتلال والخراب، فقد رفض تخصيص إقليم كامل يوضع تحت نظام حكم ذاتي لصالح مجموعة واحدة من اللاجئين، مستنداً إلى اعتبارات اقتصادية وسياسية وأخلاقية. وبذلك طُوي مشروع هرر فعلياً، مسجّلاً الفشل الأخير لأحد آخر المشاريع الإقليمية غير الصهيونية الجدية المطروحة لتوطين يهود أوروبا.

قضية يهود أوروبا

هيرمان فورنبرج

منذ كتابة المنشور أعلاه، لم تشهد حالة اليهود الأوروبيين أي تحسن، وظلت إمكانية إنقاذ اليهود الناجين على حالها.

لا يمكن التنبؤ كم من اليهود الأوروبيين، الذين يقدر عددهم ما بين ستة إلى سبعة ملايين يهودي، سيبقى على قيد الحياة في ظِلّ الحرب وزوال الحكم النازي؛ لكن من المؤكد أن الطائفة اليهودية في أوروبا ستفقد جميع أعضائها الأكبر سناً وكل من يعجز عن العمل؛ كما لن ينجو أي طفل من هذه المرحلة، أصعب فترة شهدها يهود أوروبا على الإطلاق.

في السنة الماضية، أصبح من المؤكد، حتى بالنسبة للمتشائمين، أن الأمم المتحدة [أي الحلفاء[1]] ستنتصر. ويخشى هؤلاء المتشائمون اليوم أنه بالرغم من انتصارها في الحرب ستخسر الأمم المتحدة السلام؛ ويُرجى أن يكونوا مخطئين في هذا الأمر أيضاً.

يمكننا التحدث عن تقدم في المعسكر اليهودي هنا.

ففي الولايات المتحدة، تضافرت سبع منظمات يهودية للعمل معاً على حلّ مشكلة إنقاذ يهود أوروبا. ولا يمكن للجنة الطوارئ المشتركة لشؤون يهود أوروبا THE JOINT EMERGENCY COMMITTEE FOR EUROPEAN JEWISH AFFAIRS* أن تصبح قوة حقيقية لصالحهم، ما لم تكن المنظمات اليهودية المستقلة مستعدة لوضع المصالح الحزبية أو التنظيمية أو غيرها جانباً، والعمل حصراً لصالح الذين يعانون من يهود أوروبا.

وفي جانب معين، تتقاطع مصالح اليهود الأوروبيين مع مصالح اليهودية العالمية.

* تضم لجنة الطوارئ المشتركة لشؤون يهود أوروبا ممثلين عن: اللجنة اليهودية الأمريكية American Jewish Committee، والكونجرس اليهودي الأمريكي American Jewish Congress، وبناي بريث B'nai B'rith، ولجنة العمل اليهودية Jewish Labor Committee، ومجلس المعابد اليهودية في أمريكا Synagogue Council of America، وأجوداث إسرائيل Agudath Israel، واتحاد الحاخامات الأرثوذكس Union of Orthodox Rabbis، واللجنة الأمريكية الطارئة للشؤون الصهيونية American Emergency Committee for Zionist Affairs.

غير أنه لا يمكن تقديم المساعدة لهم ولجميع اليهود إلا على أساس المبادئ الديموقراطية السائدة خارج أوروبا وخارج فلسطين. وفقط عندما يدرك اليهود وغير اليهود هذه المبادئ الأساسية، يمكن حينئذ السعي لإيجاد حلّ لمشكلات يهود أوروبا الأكيدة.

وما لم يحدث هذه الأمر، سيشكّل وضع اليهود الأوروبيين عاراً دائماً على الإنسانية (وليس على اليهود فقط)، وسيظل اليهود في أوروبا محتقَرين مكروهين إلى أن يستعيدوا الحالة الثقافية والحضارية التي كانوا عليها قبل وصول هتلر Hitler إلى السلطة، ولن يكون ذلك هو الحلّ!

مدينة نيويورك، نيسان/ أبريل 1943

«»

نيويورك، أيار/ مايو 1942

يمكن تقسيم الشعب اليهودي اليوم إلى ثلاث مجموعات تختلف عن بعضها البعض اختلافاً كبيراً:

(1) اليهود الخاضعون للسيطرة المباشرة أو غير المباشرة لقوى المحور.

(2) اليهود الخاضعون لسلطة روسيا السوفياتية.

(3) اليهود المقيمون في الإمبراطورية البريطانية والولايات المتحدة الأمريكية والدول الواقعة ضمن نطاق نفوذهما.

إن معاداة السامية في المجموعة 1 معترف بها علناً، وهي عدوانية من الناحية السياسية، وتسعى بصراحة إلى إبادة الشعب اليهودي أو على الأقل عزله.

أما في روسيا، فمعاداة السامية محظورة بموجب القانون. (أما محاربة الديانة اليهودية فهي جزء من المحاربة العامة لجميع الأديان.) وعلى الرغم من إنكار الروس وجود أي معاداة للسامية في بلادهم، غير أنه من غير المعروف ما إذا كانت قد اختفت فعلياً وتماماً من هذا البلد، الذي كان معروفاً في السابق بمذابحه.

تدين دول المجموعة 3 في بياناتها الرسمية والفكرية معاداة السامية بجميع أشكالها، دون أن تكون قادرة بشكل فعّال على منع نمو الحركات المعادية لليهود ودعايتها العدوانية. يمكن ملاحظة هذه الدعاية بشكل خاص في البلدان الواقعة على هامش هذه المجموعة (على سبيل المثال في بعض بلدان أمريكا الجنوبية وفي الجيش البولندي).

ومما يبدو لي، فإن مصير المجموعة 1 قد حُسم بالفعل، أما مصير المجموعتين 2 و3 فسوف يعتمد على مدى قوة تطور الديموقراطية بعد الحرب. في الوقت الراهن، يجب إيلاء اهتمام خاص للمجموعة 1 من الشعب اليهودي، أي أولئك الذين يعيشون تحت سيطرة دول المحور.

لم يترك النازيون لنا أي شك في مصير يهود أوروبا إذا فاز هتلر في هذه الحرب. ولكن بما أن انتصار الأمم المتحدة أمر مؤكد ومسألة وقت فقط، فلا داعي لإضاعة الوقت في بحث أفكار هتلر بشأن القضية اليهودية. غير أنه لا يمكن ترك مسألة مصير يهود أوروبا مفتوحة إلى ما بعد انتهاء الحرب. لقد شغلت هذه المسألة اهتمام العالم لفترة طويلة، ويجب إيجاد حلٍّ مُرضٍ لها كأحد متطلبات التنمية السلمية بعد الحرب.

دعونا ندرس بعض الحلول التي تمّ طرحها بالفعل؛ ولا ندّعي أن تعداد الحلول أدناه شامل لجميع الحلول الممكنة، ولكنه يتضمن الأفكار الأكثر أهمية بخصوص هذا الموضوع:

(أ) عودة جميع اليهود المطرودين إلى بلدانهم الأصلية.

غالباً ما يقدّم هذا الاقتراح يهود من جميع أنحاء العالم يتمتعون بأوضاع آمنة، ولا يحبون سماع أي شيء عن المشكلة التي يعيشها يهود أوروبا، ويأملون أن يؤدي انتصار الديموقراطية تلقائياً إلى إعادة الأوضاع في أوروبا إلى ما كانت عليه قبل استيلاء هتلر على السلطة.

هذا الموقف شائع أيضاً بين المهاجرين الأوروبيين الذين يشعرون بالحنين إلى الوطن، كما يسود أحياناً بين أولئك الذين يتوقعون استعادة جزء كبير من ممتلكاتهم بعد عودتهم إلى ديارهم عقب انتصار الديموقراطية. إلا أنه نادراً ما يجد مكاناً بين اليهود الذين عانوا بشكل شخصي لفترة طويلة تحت حكم هتلر؛ كما أنه بالتأكيد لا ينتشر بين أولئك الذين ما زالوا يعيشون تحت سيطرة النازية بشكل مباشر أو غير مباشر.

ربما يتسنى لعدد قليل مختار من الناس العودة إلى أوروبا الوسطى وإعادة بناء حياتهم هناك، لكن هذه الإمكانية لن تكون متاحة للغالبية العظمى من اليهود المطرودين.

ما يزال هتلر حتى اليوم يرحّل أعداداً كبيرة من اليهود إلى بولندا. لذلك، بغض النظر عما سيحدث لاحقاً، سيكون هناك عدد كبير جداً من اليهود في ذلك البلد بعد الحرب، بغض النظر عن حقيقة أن

أوضاع اليهود في بولندا كانت، حتى قبل هذه الحرب بوقت طويل، بعيدة كل البعد عن المثالية. ربما يمكننا تصديق الآراء والنوايا التي أعرب عنها رجال الدولة البولنديون في المنفى، بحكم اعتمادهم على دعم الديموقراطيات، بأنهم قد تخلوا عن معاداة السامية التي اتسمت بها مواقفهم السابقة. وقد لا يكون للدعاية المعادية للسامية التي يبثها النازيون في بولندا التأثير نفسه كما في ألمانيا، لكن من المشكوك فيه أن يغيّر الشعب البولندي، وخصوصاً الطبقة الوسطى، عقليته المعادية للسامية المتجذرة منذ قرون.

انطلاقاً من مصلحة اليهود أنفسهم، تبدو العودة الجماعية إلى أوروبا الوسطى أمر غير مرغوب على الإطلاق. من حق المرء أن يفترض أن سقوط هتلر ونهاية الحرب إما أن يؤدي إلى تغيير عقلية النازيين أو سيقودهم جميعاً إلى المشنقة. ومما لا شك فيه أن النازيين الناجين سيواصلون التحريض ضدّ اليهود، ولو بشكل سري إذا لزم الأمر؛ إذ إنهم غير مستعدين لتحميل هتلر، الذي يمجدونه، مسؤولية خسارة الحرب؛ كما أنه من غير المتوقع أن تفقد شعارات معاداة السامية جاذبيتها الشعبية بسهولة.

من المؤكد أن أي حكومة ديموقراطية تتولى السلطة في ألمانيا بعد الحرب، أو في أي أوروبا اتحادية، ستسعى إلى ردع ومعارضة أي شكل عدواني من معاداة السامية؛ إن لم يكن لدافع أسمى، فعلى الأقل حفاظاً على سمعتها الطيبة لدى المنتصرين الديموقراطيين. غير أنه من المؤكد أيضاً، أن حكومات ما بعد الحرب، وحفاظاً على رضى شعوبها، لن تجرؤ على فتح أبواب بلادها على مصراعيها أمام أعداد كبيرة من اليهود؛ وسترفع القيود عن اليهود "بحسب القانون" فقط. وسوف تضطر لذلك، ليس فقط بسبب الأنشطة السرية للنازيين المعادين للسامية، ولكن أيضاً وبشكل أخص بسبب العقلية المعادية للسامية التي زرعها التعليم النازي خلال عشر سنوات. وقد تضطر الأمم المتحدة إلى مراعاة هذه الذهنية عند وضع خطط للتعاون مع الشعب الألماني.

لا أشارك الكثيرين نظرتهم التفاؤلية بأن الشعب الألماني، بعد سقوط هتلر، سيغير موقفه تجاه اليهود بالكامل. إذ من المستبعد تماماً أن يشعر الشعب الألماني نفسه، الذي عذب مواطنيه اليهود، أو في أحسن الأحوال صمت حيال اضطهادهم، برغبة مفاجئة وملحة بالترحيب بهم في وسطه مرة أخرى، ورفع الظلم الذي ارتكبه ضدّهم—فحتى لو شعر عدد كبير من الألمان بالخجل من سلوكهم تجاه مواطنيهم اليهود، فإنهم سيظلون يفضلون أن يبقى اليهود الذين غادروا البلاد حيثما هم حالياً. ومع ذلك، قد يبدون استعدادهم للمساعدة في خطط إعادة تأهيلهم في أماكن أخرى.

هذه هي الأسباب التي تجعلني أعتقد أن عودة اليهود بشكل عام إلى أوروبا الوسطى من بولندا وأماكن أخرى أمر غير ممكن ولا مرغوب فيه، سواء من أجل مصلحة اليهود أنفسهم، أم من أجل تحقيق سلام سريع وشامل في أوروبا.

(ب) ترى مجموعة أخرى أن عودة اليهود بشكل عام إلى أوروبا الوسطى والغربية لن تكون ممكنة، بل يمكن توزيعهم على مختلف البلدان غير الأوروبية وفق نظام الحصص، ويجب المطالبة بذلك في مؤتمر السلام.

وما تزال تفكر هذه المجموعة وفق فكرة التسلل.[2] وهي تتألف في الغالب من يهود يعيشون بأمان في البلدان الأنجلوسكسونية غير راغبين بالاعتراف بموجة معاداة السامية المتصاعدة التي تجتاح أجزاء واسعة من العالم. ومن سمات هذه المجموعة أنها تعتبر أي مخطط يهودي للهجرة الجماعية لليهود من أوروبا هو بمثابة "استرضاء" لمعاداة السامية. إن المساعدات الخجولة التي قدمت لليهود الذين تعرضوا للاضطهاد في أوروبا الوسطى بعد مذبحة 1938 ترجع جزئياً إلى أفكار التسلل التي نشأت لدى هذه المجموعة اليهودية.

لا يمكن تطبيق نظام التسلل هذا على جماهير يهودية واسعة، كما يتضح من قوانين الهجرة الصارمة التي فرضتها الدول واحدة تلو الأخرى في السنوات الأخيرة (وبسبب إخفاق مؤتمر إيفيان Evian Conference في تموز/ يوليو 1938).

وباختصار، تكمن خطورة التسلل في أن اليهود، مثل غيرهم من الشعوب، يتبعون دائماً المسار ذا المقاومة الأقل.

سيتوجه المهاجر اليهودي (باستثناء حالات الهجرة الجماعية) في الغالب إلى *المدن الكبرى*، حيث لا توفر هذه المدن، بمهنها المتنوعة، سبل العيش فحسب، بل أيضاً فرصاً أوسع لتعلّم حِرَف جديدة. علاوة على ذلك، فإن المهاجر اليهودي المثقل روحياً لن يستطيع الاستغناء عن وسائل الترفيه التي تقدمها المدينة؛ ومع انغماسه في بيئة غير مألوفة ونمط حياة جديد، سيسعى جاهداً ليحيط نفسه بأصدقاء ومعارف من الخلفية والثقافة نفسها.

وكل هذه الميول لدى المهاجر اليهودي سهلة الفهم بالنسبة لأقرانه اليهود، في حين أنها عصية على أفهام معادي السامية الأشرار، وغالباً تكون غير مفهومة حتى بالنسبة لغير اليهود من ذوي النوايا الحسنة.

سيميل المهاجرون اليهود إلى التجمع في المدن الكبرى في الخارج. وسيؤدي وصول عدد كبير من اليهود الأجانب إلى زيادة فورية في معاداة السامية المحلية. يحب الناس تفسير هذه الحقيقة على أنها مجرد تأثير لدعاية دول المحور، وصحيح أن الدعاية المحورية تزيد من هذه العملية وتسرعها، ولكن هذه الزيادة في معاداة السامية لوحظت في جميع أنحاء العالم حتى قبل صعود هتلر، حيثما كانت هناك زيادة مفاجئة في الهجرة اليهودية.

يبدو لي أن التعويل على التسلل هو أمل مجموعة صغيرة فقط، وأن محاول تنفيذ سياسية التسلل لا يمكن إلا أن تُلحق بالضرر على الشعب اليهودي ككل.

(ج) المجموعة الثالثة تعبر عن رأي يبدو أنه يواجه الحقائق. فهم يجادلون أنه بعد الحرب، ولأسباب عديدة سيكون من المستحيل على اليهود الموجودين حالياً في معسكرات الاعتقال التابعة لهتلر— وخصوصاً في بولندا—إعادة الاندماج في الحياة الاقتصادية الأوروبية. ويعترفون بأن الهجرة عن طريق التسلل ستواجه مقاومة شديدة من البلدان غير الأوروبية، ويعلنون أن مطلب الصهيونية بإنشاء دولة ذات حكم ذاتي في فلسطين والهجرة الجماعية إلى تلك الدولة أمر مستحيل تماماً؛ ويحتقرون السياسة الصهيونية ويرونها مجرد خدعة فارغة. وتعتقد هذه المجموعة أنه سيتعين إبقاء اليهود الأوروبيين في معسكراتهم حتى يموتوا. فقد يتمكن القليل منهم من الهجرة بمساعدة أبنائهم وأقاربهم، وقد يتمكن القليل منهم من العودة إلى ديارهم القديمة، ولكن يجب إبقاء الباقين في معسكراتهم.

(د) المجموعة الاشتراكية. لم تتخذ هذه المجموعة في الآونة الأخيرة أي موقف بشأن المشكلة اليهودية العامة أو بشأن ما ينبغي فعله باليهود الأوروبيين بعد سقوط النازية.

فبالنسبة للاشتراكيين، على اختلاف آرائهم ومشاربهم، لا توجد مشكلة يهودية لا في أوروبا ولا في أي مكان آخر. فهم جميعاً يجادلون بأن المشكلة اليهودية ستحل بمجرد تنفيذ برنامجهم الاشتراكي، وبالتالي لا تحتاج إلى تفكير خاص. لم يفترض الاشتراكيون بمختلف أطيافهم، وهم مقتنعون بأنهم سيحكمون أوروبا بعد انتهاء الحرب في كل الأحوال، طرحاً متعلقاً بما سيحدث ليهود أوروبا خارج برنامجهم الخاص. ومع ذلك، كان ينبغي عليهم أن يفكروا في هذه المعضلة، لأنهم مثل أي حزب آخر، سيكونون مضطرين للأخذ بعين الاعتبار عقلية مؤيديهم السابقين والمستقبليين، وما أصاب هذه العقلية من ضرر نتيجة عشر سنوات من تربية هتلر.

لكن بكل الأحوال، لم يعترف الاشتراكيون أبداً بوجود مشكلة يهودية حقيقية، بل عدّوها جزءاً من المشكلة الاجتماعية العامة. والبعض منهم ما زال حتى اللحظة مستعداً لإدراج المشكلة اليهودية ضمن مشاكل الأقليات المختلفة.

(هـ) المجموعة الخامسة هم الصهاينة الذين ينفردون بحلّ سياسي للمشكلة.

فالصهاينة لم يبنوا موقفهم على أساس أن هناك مليون يهودي أوروبي يحتاجون إلى المساعدة في يومنا هذا، بل يطالبون بإحياء الشعب اليهودي بأسره. إذ يهدف البرنامج الصهيوني إلى إنشاء دولة يهودية في فلسطين وإحياء الشعب اليهودي—ثقافياً وسياسياً ودينياً—في إطار هذه الدولة الفلسطينية. وبرنامجهم الشامل محدد إلى درجة تجعلهم غير قادرين على الانحراف عنه مراعاةً للأحداث الجارية والمشاكل الملحة التي قد تنبثق عنها. وبالتالي، يعتقد الصهاينة أن أي محاولة للهجرة الجماعية يقوم بها اليهود على أساس غير صهيوني قد تضر بسهولة بالقضية الصهيونية. ولذلك، يعارض الصهاينة هذه المحاولات جميعها. للصهيونية العديد من الإنجازات الجديرة بالإعجاب والبطولية، لكنها، وبالرغم من 40 عاماً من الدعاية، لم تتمكن من جذب الغالبية العظمى من الشعب اليهودي إلى صفوفها. فحتى وقت قريب، بدت الدعاية الصهيونية أكثر اهتماماً بجمع الأموال من الترويج لإنشاء دولة يهودية فعلية في فلسطين. إذ قامت الصهيونية بجمع الأموال بحجة أن اليهود المضطهدين في بولندا يجب أن يحظوا ببداية جديدة في فلسطين، ثم تمّ تكرار الأمر نفسه لاحقاً باسم يهود ألمانيا.

لقد أسهم الشعب اليهودي، وخصوصاً اليهود الأمريكيون، بمبالغ كبيرة في هذا المجال ليس لأنهم كانوا يولون اهتماماً خاصاً لإنشاء دولة يهودية في فلسطين، أو لأنهم كانوا هم أنفسهم يتطلعون للعيش هناك، بل لأنهم كانوا يعتقدون أنهم بهذه الطريقة يوفون بالتزاماتهم تجاه إخوانهم في اليهودية، الذين يعيشون تحت ضغط شديد في أوروبا، ويظهرون تضامنهم مع اليهودية ككل.

بوجهٍ عام، كانت إسهاماتهم شكلاً من أشكال التقوى والإحسان.

ولكن من خلال حملات جمع التبرعات على مدار 40 عام، تمكّن الصهاينة من بناء عدد من المنظمات شبه السياسية التي اكتسبت أهمية كبرى بالنسبة للشعب اليهودي بأجمعه، في ظلّ ندرة الوكالات اليهودية الأخرى الملائمة بعد تولي هتلر السلطة. غير أنّ هذه المنظمات فشلت في بناء وعي سياسي كافٍ، حتى

بين أتباعها، حول الأهمية الحقيقية لموجة معاداة السامية الراهنة، بحيث تتحوّل المطالبة بدولة يهودية إلى مطلب موحّد لشعب بأكمله.

وفقاً للإحصاءات الصهيونية، كان عدد أعضاء الحركة الصهيونية في الولايات المتحدة سنة 1941 لا يزيد عن 200,000 عضو أي نحو 5% من السكان اليهود. ويأتي ذلك على الرغم من كون الولايات المتحدة قد قدّمت الجزء الأكبر من الأموال لفلسطين، وعلى الرغم أيضاً من سيطرة الصهاينة على 80% من الصحافة اليهودية؛ وعلى الرغم أيضاً من أنّ هتلر كان قد حكم لمدة تقارب تسع سنوات.

دون المساس بالإنجازات الباهرة للصهيونية في إنقاذ آلاف اليهود البولنديين الشباب ومنحهم بداية جديدة في فلسطين، أو في الإسهام التاريخي في بناء فلسطين نفسها، يتساءل المرء عن العجائب التي كان يمكن لهؤلاء تحقيقها لو أتيحت لهم ظروف أفضل مما وفرته فلسطين.

والظاهر أنّ وصول هتلر للسلطة أعطى الصهيونية دفعاً كبيراً، لكن سرعان ما ثبت أنه كان دفعاً وهمياً. فقد أدى تزايد الهجرة إلى فلسطين—سواء القانونية أو غير القانونية—إلى زيادة المقاومة، التي لم تقتصر على العالم العربي. إذ امتدت ظاهرة معارضة الهجرة اليهودية (التسلّل)، لتشمل أنحاء العالم كله؛ غير أنّها كانت أكثر حدة في فلسطين بسبب الخصوصية التاريخية للبلاد والمطالب التي طرحها الصهاينة نتيجة لذلك. بالإضافة إلى ذلك، سرعان ما تبيّن أنّ فلسطين لم تكن قادرة بأي حال من الأحوال على استيعاب كلّ اليهود الذين أُجبروا على مغادرة أوطانهم. ولا يتأثر هذا الواقع بالادّعاءات المخالِفة، ولا بالمطالب التي طرحها الصهاينة أنفسهم بالمزيد من الأراضي.

ومنذ فترة وجيزة، صرّح أحد الكتاب الصهاينة في نيويورك أنّ حجم فلسطين يحدده اليهود—فإذا وفد الملايين منهم إليها، سيكون لهم مكان فيها. مثل هذه العبارات لا تزيد من حجم فلسطين ولا تقلّل من مقاومة الشعوب الأخرى لقيام دولة يهودية في فلسطين. بل على العكس من ذلك، فإنّ مثل هذه العبارات لا تقدّم أيّ مساعدة لليهود المطاردين في أوروبا، بل إنها لا تقدم لهم سوى الضرر.

الصهيونية تطالب بشرق الأردن من أجل الدولة اليهودية.

حول شرق الأردن: كتب د. إسرائيل زوي كانر Dr. Israel Zwi Kanner أحد قادة الحركة الصهيونية في كتابه "الدول العربية المجاورة لفلسطين ,The Arab States Neighbouring Palestine"، والذي

نشره جوزيف بلف Josef Belf **في** فيينا، النمسا سنة 1938، في الصفحة 43، ما يلي عن تأسيس دولة شرق الأردن:

"وبهذه الطريقة، وخلافاً لجميع أحكام الانتداب، تمّ *فصل 17,000 ميل مربع من الأراضي الخصبة* (الحرف المائل من قِبل د. كانر) التي تشكّل ما يقرب من ثلثي الأراضي المخصصة للوطن القومي اليهودي عن أرض إسرائيل.. لم يحلم أي من سكان تلك الصخور الجرداء والأراضي القاحلة قط أن هذا المكان سيكون موطناً لدولة مستقلة".

هاتان الجملتان متصلتان مباشرة، واحدة تلو الأخرى.

حسناً، ما هي هذه الأردن الشرقية التي يطالب بها الصهاينة في الواقع—هل هي أرض خصبة أم قاحلة؟

يقول المراقبون المحايدون أنها غير صالحة للاستيطان، ولا يمكن استخدامها إلا لتربية الماشية على نطاق واسع، وبالتالي لا يوجد آمال كبيرة في الهجرة الجماعية إليها. ولكن لو كان هؤلاء المراقبون مخطئين، والصهاينة على حقّ عندما يقولون إنّ شرق الأردن أرض خصبة، كيف يساعد ذلك موقف مليون يهودي في أوروبا؟

تبلغ مساحة فلسطين، بما في ذلك النقب، نحو 10,000 ميل مربع، ويبلغ عدد سكانها 2,100,000 نسمة، وتبلغ مساحة شرق الأردن نحو 17,000 ميل مربع، ويبلغ عدد سكانها 350,000 نسمة. وبالتالي، يوجد في فلسطين اليوم نحو 210 أشخاص لكل ميل مربع، أو نحو 91 شخصاً لكل ميل مربع إذا أضفنا شرق الأردن. يبلغ العدد الإجمالي لليهود في فلسطين نحو 500,000 يهودي مقابل 1,600,000 عربي. ومعدل النمو الطبيعي بين العرب يبلغ عملياً ضعف المعدل المسجّل بين اليهود.

هناك 4,000 ميل مربع من أصل 10,000 ميل مربع من فلسطين غير صالحة تماماً للاستيطان، كما أنّ هناك 17,000 ميل مربع من شرق الأردن ليست بأي حال من الأحوال أراضٍ مثالية للاستيطان. وبالمقارنة، تجدر الإشارة إلى أنّ أوروبا واجهت صعوبات اقتصادية خطيرة كلما تجاوزت الكثافة السكانية 130 نسمة لكل ميل مربع—وذلك في ظروف اقتصادية أفضل بكثير من تلك السائدة في فلسطين.

وبصرف النظر عن كلّ المعارضة السياسية، فإنّ مستقبل الهجرة الجماعية إلى فلسطين ليس مشرقاً على الإطلاق.

ولا بدّ أنّ كلّ هذه الاعتبارات كانت حاضرة في ذهن د. حاييم وايزمان Dr. Chaim Weitzmann عندما أعلن في واشنطن العاصمة Washington D.C. في 16 نيسان/ أبريل 1941 (كما نقلت صحيفة واشنطن بوست The Washington Post في اليوم التالي) أنّ فلسطين قادرة على استيعاب 60,000 إلى 70,000 شخصاً سنوياً إذا سمحت الحصص بذلك.

بعد هذا التصريح الذي أدلى به د. وايزمان، يصعب فهم البيان الذي أدلى به في نيويورك في أيار/ مايو أمام الاجتماع الاستثنائي للمؤتمر الصهيوني.

استهل د. وايزمان حديثه بالقول إنه بعد الحرب سيكون هناك نحو ثلاثة ملايين يهودي بلا مأوى في أوروبا، وسيكون من الضروري إيجاد موطن جديد لهم. "تظهر التحقيقات الموضوعية أنّ فلسطين، في حال تطوير زراعتها وتحديثها وتنظيم قطاعها الصناعي على أسس عقلانية، قادرة على مضاعفة عدد سكانها الحالي دون أن تصل إلى الحد الأقصى للكثافة السكانية التي يمكن استيعابها".

غير أنّ د. وايزمان لم يحدّد الإطار الزمني الذي سيحدث فيه هذا التضاعف. وإذا ما اعتمدنا الأرقام التي قدّمها في واشنطن العاصمة، فإنّ مضاعفة عدد السكان هذه ستستغرق نحو 25 عاماً.

تقع اليوم مسؤولية كبيرة على عاتق الصهيونية، إذ إنّ مصير الشعب اليهودي بأسره يعتمد على تقديرهم للاحتياجات الحقيقية لإخوانهم الأوروبيين. وستظهر السنوات القليلة المقبلة ما إذا كانت الصهيونية مهتمة بالفعل بمصير الجماهير اليهودية، أم أنها ستسمح بهلاك الملايين من اليهود من أجل الحفاظ على وهم خوض معركة من أجل هدف مستحيل المنال.

لم يعد الأمر يتعلّق اليوم بالحصول على إذن لحمولة هجرة تجاه فلسطين قدرها 10,000 أو 20,000 بعد مفاوضات مطوّلة مع الإدارة البريطانية، ولا يتعلق بشراء بضعة آلاف من الدونمات من الأرض هنا وهناك. تكمن المشكلة الحقيقية في إخراج عدة ملايين من الناس من أوروبا في فترة زمنية قصيرة نسبياً وتوفير ظروف أمن سياسي تسمح لهم بالتنمية الاقتصادية.

إنّ المشكلة التي تواجه يهود أوروبا اليوم ليست كيفية احتلال أرض أسلافهم على الرغم من المقاومة الاقتصادية والسياسية للأديان والشعوب والدول الأخرى، بل هي في الأساس مشكلة البقاء على قيد الحياة—أي القدرة على الصمود في مواجهة الظروف الراهنة وما يخبئه لهم المستقبل القريب.

ليس لدى يهود أوروبا في الوقت الحالي سوى الأمل؛ فهم يأملون أن يتّخذ إخوانهم في العالم الحر كلّ الخطوات الممكنة لتمكينهم—بمجرد انتهاء الحرب—من إعادة بناء حياتهم بكرامة وشرف.

لا شكّ أنّ اليهود الأوروبيين الذين تعرّضوا للمضايقة والمطاردة لسنوات لن يكونوا على استعداد لغزو فلسطين في مواجهة عالمٍ معادٍ لهم، بل سيُفضِّلون إقامة وطن جديد لأطفالهم—في الصحراء إذا لزم الأمر—حيث يمكنهم الاطمئنان أنّهم سيُتركون بسلام. ومن المشكوك فيه جداً أنّ غالبية اليهود الأوروبيين اليوم تؤيّد سياسة الصهاينة.

«»

حتى هذه المرحلة، حاولت أن أصف مختلف وجهات النظر بشأن مصير يهود أوروبا بعد الحرب. سأقدّم الآن بعض المقترحات البنّاءة حول كيفية التعامل مع اليهود بما يراعي مصلحتهم من جهة ومصلحة البشرية المتحضرة جمعاء من ناحية أخرى.

ولكن قبل أن أقدم المقترح الفعلي أرجو من القارئ أن يأخذ بعين الاعتبار بعض النقاط.

إنّ أوروبا بالفعل تعاني من اكتظاظ سكاني، والحقيقة أنّ الموقّعين على المعاهدات بعد الحرب الأخيرة لا بدّ أنّهم كانوا على علم بذلك لكنهم لم يأخذوه في حساباتهم. ومن الحقائق كذلك أنّ هذا الإخفاق لمؤتمرات السلام أسهم في تطوّر مختلف "الأيديولوجيات" في أوروبا، وأنّ هذا الفشل يُعدّ جزئياً من "أسباب" الحرب الحالية.

فقبل حرب 1914–18، كان أكثر من مليونَي شخص يهاجرون سنوياً من أوروبا. وقد تسبّبت معاهدات السلام التي وُقّعت سنة 1920 في إغلاق جميع حدود الدول الخارجية في وجوههم تقريباً؛ حيث انخفض عدد المهاجرين من أوروبا إلى 250,000 ألف سنوياً.

يكاد يكون من البديهي القول أنّ معاهدات السلام التي ستعقب هذه الحرب ستضطر إلى النظر بعناية في مسألة الاكتظاظ السكاني في أوروبا. فحتى هذه الحرب الشاملة لن يعادل عدد ضحاياها فائضَ السكان في أوروبا. وبعد انتهاء هذه الحرب، كما بعد كلّ الحروب، سيترفع معدل المواليد.

إذا فشلت أيّ من مؤتمرات السلام المقبلة في اتخاذ تدابير لتخفيف هذه الحالة، فسيُلحق ذلك ضرراً بالغاً بالديموقراطية، لأنّ إغلاق الأبواب مجدداً أمام الهجرة الأوروبية سيؤدي لا محالة إلى انفجار جديد، أشدّ وأوسع نطاقاً من الحرب الحالية.

لقد استهدف هتلر بكراهيته المتعصّبة مجموعة من الناس يعيشون في أوروبا—دعونا ننسى للحظة أنّهم يهود ولننظر إليهم بوصفهم بشراً فحسب، وانتزعهم من بيئتهم ومهنهم المعتادة—ومن المشكوك فيه جداً أن يتمكنوا يوماً من العودة إليها. ثمة أمر واحد بالغ الوضوح، وهو أنّ محاولة إعادتهم إلى سابق وضعهم ستكون بالغة الصعوبة.

وخلاصة القول: لقد أُقصيَ هؤلاء الأشخاص عن الحياة الأوروبية دون أن يغادروا القارة فعلياً، وعليه، لا ضير من اقتراح تمكينهم الآن من الهجرة منها.

وبما أنّ الهجرة عن طريق التسلّل لن تكون واردة على الأرجح، حيث ستواجه معارضة (سواء كانت معارضة مبررة أم غير مبررة، فذلك لا يؤثر في الحجة)، وبالتالي، ستبرز الهجرة الجماعية المنظّمة، بطبيعة الحال، ولا سيّما في وقت تُشكّل فيه الحركة الجماعية الأساس الوحيد لبقاء هذه الجماعات.

غير أنه لا يمكن الشروع بهذه الخطوة إلا بوجود ضمانات سياسية محدّدة وواضحة. وهذا يعني، في رأيي، أن يتم ضمان حقوقهم في البلد الذي سيستقرون فيه، ليس فقط حقوق المواطنة الكاملة الفورية، ولكن أيضاً حقوق وإمكانية إقامة حكم ذاتي ديموقراطي كامل.

أنا مقتنع بشدة أنّ أي محاولة لهجرة جماعية من هذا النوع ستكون محكومة بالفشل إذا اقتصرت حقوق المهاجرين على الأنشطة الاقتصادية، وإذا اضطروا، من الناحية السياسية، إلى التكيّف مع المؤسسات أو الأحزاب السياسية في البلد الذي وجدوا أنفسهم فيه، أو، وما هو أسوأ، إذا حُرموا من أي وسيلة للتعبير السياسي عن احتياجاتهم.

وبطبيعة الحال، فإنّه من المرجّح أن يؤدي إدخال ما يقارب مليون شخص، بعضهم ذو باعٍ طويلٍ في السياسة، ومطالبتهم بحقوق سياسية دفعة واحدة، إلى تغيير المشهد السياسي لبلد الهجرة، وإلى حدّ يطغى تماماً على غالبية السكان الأصليين. ومن الواضح أنّ ذلك سيؤدّي إلى مشاكل حقيقية.

يترتب على ذلك، بشكل شبه تلقائي، اقتراح منح هؤلاء الملايين أرضاً يمكنهم فيها بناء دولتهم عليها، وفقاً لرغباتهم واحتياجاتهم. ومن المؤكّد أنّه سيكون من الضروري، على الأرجح، للدول الراغبة في تنفيذ مثل هذا المخطط أن تتولى حمايته بشكل ما لعدة سنوات، دون ممارسة وصاية مفرطة عليه.

لقد واجهت معارضة واسعة لهذا الاقتراح، لكني حظيت أيضاً بدعمٍ كبير. وقد جاء هذا الدعم بشكل خاص، من أولئك الذين يفضلون أن يعيشوا بشراً أحراراً ومتساوين بدلاً من أن يعيشوا كمواطنين نصف محتقرين ونصف مقبولين في أوروبا المستقبلية المنظَمة حديثاً.

بالنسبة لأوروبا نفسها، لا فرق بين أن يكون هؤلاء المهاجرون من فئة عمرية تبلغ 30 عاماً، أو من فئة كانت جدّاتهم ذوات عيون بنية اللون، أو من اليهود، أو من طبقات أخرى ولكنهم يهود. فهذه تفاصيل لا تهم سوى المهاجرين أنفسهم.

ما يهم حقاً هو تحويل الظلم الذي ارتكبه هتلر وجماعته إلى حقّ لا يعود بالنفع على ضحايا هتلر فحسب، بل إذا أمكن على الإنسانية جمعاء.

لا يدّعي اقتراحي لمنح اليهود الذين طُردوا من أوروبا إمكانية بناء وطن جديد في مكان آخر، وإتاحة فرصة لهم للاستقرار بشكل جماعي، *أنه يشكّل حلّاً كاملاً للمسألة اليهودية*. إذ لا أعتقد أنّ هذه معضلة يمكن حلّها في غضون بضع سنوات. فإذا كانت هناك بالفعل مشكلة يهودية ذات أبعاد عالمية، فلا يمكن حلّها بمجرد محاولة تحسين الظروف الناجمة عن القسوة والإرهاب في جزء واحد من العالم.

كما أنّ اقتراحي لا يسعى إلى إنشاء وطن قوميّ لليهود.

إنّها خطة بحتة وبسيطة لتمكينهم من مواصلة حياتهم بطريقة تتوافق مع الفكر الديموقراطي المعاصر، وبطريقة لا تصحّح فقط الظلم الذي وقع عليهم، بل تبدو لهم أيضاً أنها صحيحة وجديرة بالاعتبار.

وأنا على يقين تام أنه لن يكون من الممكن أبداً تحويل اليهود إلى المسيحية سواء بالقوة أم بالإقناع، ولا توجد أي حاجة إلى ذلك أصلاً، غير أنّ تأسيس دولة مستقلة ذات حكم ذاتي لليهود في أوروبا قد يشكّل خطوةً نحو حلّ ما يسمى بـ"المسألة اليهودية".

فما هي الاعتراضات على قيام مثل هذه الدولة الحرة ذات الحكم الذاتي، والتي يمكن أن تُسمى دولة يهودية لأنها ستكون مأهولة بشكل أساسي باليهود؟

بطبيعة الحال، ستكون الاعتراضات مبنيّة على الموقف الديني والسياسي والفكري الخاص بكل فرد. فالصهاينة لديهم اعتراض رئيسي واحد فقط، وهو استحالة أن يصبح هذا الوطن وطناً قوميّاً لليهود. وقد كرّر د. وايزمان هذا الكلام مراراً وتكراراً. ويشدّد الصهاينة أيضاً على أنّ تشكيل أيّ دولة من هذا القبيل سيحدّ من التنسيق السياسي بين اليهود، وأنّه لا يمكن تحقيق أيّ نهضة سياسية وثقافية ودينية حقيقية خارج فلسطين. ربما يكون الصهاينة على حقّ—فمن يستطيع الجزم بذلك اليوم؟ ولكن في الوقت الراهن، يظلّ إنقاذ عدة ملايين من اليهود أكثر إلحاحاً بكثير من تجميع نسبة محدودة منهم وإعادة توطينها في فلسطين.

ويعارض آخرون لأنهم يخشون أن يؤدي وجود دولة يهودية، بغض النظر عن مكانها، إلى مطالبة العديد من البلدان بهجرة اليهود منها إلى الدولة اليهودية الجديدة. شخصياً، لا أرى أنّ هذا الانتقاد قائم على أساس صحيح، فنحن نعيش في عصر ديموقراطي جديد. فالإيرلنديون على سبيل المثال، لديهم دولة خاصة بهم، ولم يخطر ببال أحد أن يطلب من الإيرلنديين في نيويورك العودة إلى إيرلندا. حتى الإمبراطورية البريطانية، التي لم تكن على أفضل العلاقات مع الإيرلنديين، لم تطلب هذا الطلب أبداً. وبالتالي، لا يوجد سبب وجيه يدفع الدول الأخرى إلى فرض مثل هذه المطالب على مواطنيها اليهود. ولكن، كما أنه لا يمكن لأي دولة أن تمنع إيرلندياً من العودة إلى إيرلندا، لا ينبغي لأي دولة أن تمنع أي يهودي يرغب في الهجرة من القيام بذلك.

إنّ وجود دولة يهودية حرة تتمتع بالحكم الذاتي خارج فلسطين، بدلاً من أن يشكّل خطراً إضافياً على بقية الشعب اليهودي، من شأنه أن يُسهم بدرجة كبيرة في مواجهة معاداة السامية في جميع أنحاء العالم.

يميل اليساريون إلى القول إنّ قيام مثل هذه الدولة سيكون بمثابة إعادة بناء القومية لليهود، وبالتالي، يشكّل انتكاسة. وأنا أرى أنّ اليهود الذين هاجروا من أوروبا سيصبحون بالتأكيد مع مرور الوقت أمة في أرضهم الجديدة. لكنّ هؤلاء اليهود الأوروبيين قد جاؤوا من عشرات الدول الأوروبية، وكانوا حتى وقت قريب يفتخرون بأيّ جنسية أخرى غير اليهودية. أمّا الآن، فقد أصبحوا بكل بساطة يهوداً، يرغبون في العيش مع أبناء وطنهم. هل يمكن أن يتطوّر هذا المزيج اليهودي إلى شكل أكثر ديموقراطية مما ينطوي عليه المفهوم العام لمصطلح "أمة" اليوم؟ إنّ اليهود قادرون للغاية على الاندماج، وبالتالي سيتمكّنون أيضاً من الاندماج داخل دولة يهودية.

لمن يمكن أن تشكّل مثل هذه الدولة اليهودية الحرة ذات الحكم الذاتي ضرراً؟

من المؤكد أنّ الصهيونية ستتأثر سلباً في البداية، لكنني أعتقد أنهم يجب أن يكونوا مستعدين لتقديم تضحياتهم الصغيرة المؤقّتة بسرور إذا كان ذلك سيُمكّنهم من إنقاذ ما يقارب المليون يهودي. وفي نهاية المطاف، فإنّ الصهيونية هي حركة يهودية—من أجل اليهود.

ولا أرى أحداً قد يتضرر من وجود مثل هذه الدولة. كما لا أرى أي ضرر قد يلحق بأي مسيحي أو محمدي أو بوذي، سواء كان إنجليزياً أم أمريكياً أم ينتمي لأي جنسية أخرى، إذا أنشئت هذه الدولة خارج فلسطين.

إننا نرى كلمة "ديموقراطية" تُستخدم اليوم كشعار للعديد من القضايا. وتدافع الأمم المتحدة عن الديموقراطية في مواجهة عدوان الديكتاتوريين.

ولكن كلمة "تدافع" في هذا المقام غير دقيقة.

إذ علينا أن ننتظر انتهاء الحرب لنرى ما إذا كانت الأمم المتحدة قد وصلت إلى الديموقراطية الحقيقية.

فهتلر، لا يضطهد اليهود بسبب دينهم، ولا بسبب اختلاف العرق كما يدّعي، بل لأنه يدرك أنّ تاريخ اليهود العريق في جميع مراحله كان دائماً مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالتحرر السياسي والاجتماعي للبشرية. إنّ هتلر يضطهد روح القوانين اليهودية؛ هتلر يضطهد روح الثورة اليهودية—التي على الرغم من

أنّ الظروف كبتتها، إلا أنّها احتفظت بقوة كامنة عظيمة طوال الألفي عام الماضية؛ وهذا ما يجعل اليهود الحلفاء الطبيعيين للأمم المتحدة.

لقد كان اليهود خارج وسط أوروبا حلفاء بالفعل لإنجلترا وأمريكا في حرب واحدة. حينها وعدت الإمبراطورية البريطانية، من خلال إعلان بلفور Balfour Declaration، يهود العالم أجمع باستقلالهم. وحينها أيضاً وعدت الإمبراطورية البريطانية الشعب اليهودي بوطن قومي في فلسطين.

ليس هذا هو الوقت المناسب للتحقيق فيمن هو المُلام على عدم تنفيذ هذا الوعد، سواء كان ذلك بسبب تقصير اليهود أم عزوف البريطانيين. ولكن يكفي القول إنّ الوعد لم يُوفَّ به في الوقت الذي كان بالإمكان الوفاء به.

في سبيل الديموقراطية والتقدّم، لا يبدو لي أنّ الوفاء به ممكن اليوم.

وفي هذا، برأيي، تكمن الخدمة الكبرى التي يمكن أن يقدّمها الشعب اليهودي للمجهود الحربي للدول الديموقراطية، ولا سيّما أنّ ذلك من شأنه، في الوقت ذاته، أن يساعد أولئك اليهود أبناء جلدتهم الذين هم في أمسّ الحاجة إلى الإغاثة.

أعني التنازل عن إعلان بلفور.

لقد قدّمت إنجلترا بالتأكيد وعداً ملزماً في إعلان بلفور، ويبدو لي من المؤكّد أنّ غالبية رجال الدولة البريطانيين حاولوا بصدق الوفاء بوعدهم. لقد تسبّبت هذه المحاولة، وما زالت تتسبّب في قدر كبير من الاحتكاك بين الإمبراطورية البريطانية والشرق الأدنى. لا يمكن أن يغفل سوى الصهيوني المتعصّب عن الحقيقة القائلة بأنّ التنازل الطوعي عن إعلان بلفور من جانب اليهود لن يكون عملاً استرضائياً، بل سيشكّل تحسناً ملموساً في العلاقات بين بريطانيا العظمى وجيرانها في الشرق الأدنى.

من شأن مثل هذا التنازل أن يتيح إدخال الشرق الأدنى، قلباً وقالباً، في المعركة ضدّ هتلر، وأن يحوّل كثيرين من أعداء اليهود الحاليين إلى أصدقاء لهم.

أنا على ثقة بأنّ الحرب ستنتهي بانتصار دول الحلفاء، غير أنني واثق أيضاً بأنّ هذا الانتصار سيتطلب تقديم تضحيات هائلة، وسيكون التنازل عن إعلان بلفور هو التضحية التي سيقدّمها اليهود. إنّ التنازل عن الاستقلال في فلسطين، وعن الوطن القومي في الأرض المقدسة، هو بالفعل تضحية بطولية—تضحية على مذبح الإنسانية.

وسيكون هذا التنازل مبرَّراً إذا أسهم في تقصير أمد الحرب، ولو لبضعة أيام فقط؛ وسيكون مبرَّراً بشكل مضاعف إذا ما أتاح لملايين اليهود العيش في أمن سياسي واقتصادي.

إنّ هذه الإمكانية قائمة بالفعل؛ إنها موجودة هنا والآن.

لسنوات عديدة نظر الشعب اليهودي في جميع أنحاء العالم، وليس فقط أولئك الذين يضطهدهم هتلر، بعين الثقة إلى شعبَي إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية. وبالتالي، من يمكنه أن يشكّك في أنّ هذين الشعبين سيُقدّران حجم التضحية المترتبة على التنازل عن إعلان بلفور؟

من يمكنه أن يشك في أنهما سيسعيان على الفور إلى إنشاء وطن ذي حكم ذاتي لليهود الأوروبيين؟

نحن بحاجة إلى أرض لأطفالنا—ونحن نطالب بها!

فلسطين أرض آبائنا!

فلسطين الأرض المقدسة إسرائيل!

فلسطين الأرض المقدسة لجميع المسيحيين!

فلسطين أرض مقدسة للمحمديين!

فلسطين الموطن لمليونَي شخص!

اجعلوا فلسطين الأرض المقدسة للبشرية جمعاء!

اجعلوا فلسطين معبداً للثقافة!

«»

ستكون مزايا إنشاء مثل هذه الدولة أعظم بالنسبة لغير اليهود منها بالنسبة لليهود.

ومن المؤكّد أنّ التنازل عن إعلان بلفور سيُزيل السموم من العلاقات العربية – اليهودية ويجعل الصداقة والتفاهم ممكنين بين الشعبين. لقد أشرت بالفعل إلى الفوائد التي ستعود على الإمبراطورية البريطانية والأمم المتحدة؛ كما سيتخلص العالم بأسره من بؤرة اضطراب يمكن أن تكون دائمة.

أما بالنسبة لليهود في إنجلترا والأمريكيتين، فإنّ إنشاء دولة يهودية تتمتّع بالحكم الذاتي خارج فلسطين سينعكس تحسناً كبيراً على أوضاعهم.

وهذا الأمر ينطبق بشكل خاص على اليهود في الولايات المتحدة الأمريكية.

فمهما كانت القرارات التي ستتخذ بشأن اليهود الأوروبيين، سيكون لنفوذ اليهود في الولايات المتحدة أهمية قصوى. لكن أيّ ترتيبات لا تقوم على أساس سياسي متين ستكون محفوفة بمخاطر أكبر على الأمريكيين منها على يهود أوروبا.

فحتى مع الإنكار المتكرّر لوجود تضامن بين اليهود، فقد أثبتت السنوات القليلة الماضية أنّ اليهود الأمريكيين، على الرغم من اختلافاتهم السياسية وحتى الدينية كانوا دائماً على استعداد تام لمساعدة إخوانهم اليهود المضطهدين في أوروبا.

خلال السنوات الخمس الماضية، وصل نحو 150,000 لاجئ يهودي إلى الولايات المتحدة. وما يزال لدى الغالبية منهم أقارب وأصدقاء آخرون في أوروبا، ومن الطبيعي أن يسعوا جاهدين لإحضارهم أيضاً.

لكن خلال هذه السنوات الخمس ذاتها، تصاعدت معاداة السامية بشكل ملحوظ. وحتى إذا فُرضت قيود أشد على الهجرة إلى الولايات المتحدة، فلن يؤدي ذلك إلى تخفيف الضغط المعنوي الذي سيُمارسه اليهود الأوروبيون على إخوانهم في الولايات المتحدة.

لا يمكن أن يحرّر يهود العالم، ولا سيّما يهود الولايات المتحدة، من مطلب تقديم العون لليهود المعذَّبين في أوروبا سوى مستقبلٍ مضمون سياسياً واقتصادياً.

إنّ إنشاء دولة يهودية تتمتّع بالحكم الذاتي سيكون مفيداً اقتصادياً للعالم بأسره، وليس فقط للمهاجرين اليهود وحدهم. لم يعد هناك شكّ في جدوى اليهود كمستعمرين؛ فقد أثبتوا جدارتهم على مرّ القرون، وأثبتوها مرة أخرى في فلسطين في ظلّ أكثر الظروف قسوةً.

إذا منحنا هؤلاء اليهود الأوروبيين، الذين نجوا من ظروف العمل اللا إنسانية التي فرضها هتلر، فرصة لإدخال بلد حديث وغير مستغل في نطاق الثقافة والحضارة، فإنّ البشرية جمعاء تستفيد من ذلك وليس فقط اليهود.

إنّ فكرة إنشاء دولة يهودية خارج فلسطين ليست جديدة، وقد خضعت أقاليم عديدة للدراسة من هذا المنظور.

وبما أنّ فلسطين قد جرى التنازل عنها، فإنه لا يوجد بلد ذو جاذبية قوية لأسباب عاطفية.

المهم أن تكون المنطقة المختارة كبيرة بما يكفي لتجنّب تبلور صعوبات جديدة بعد جيل أو جيلين.

ينبغي أن تكون قليلة السكان حتى يسهل التوصل إلى تفاهم مع السكان المحليين.

ينبغي أن تتمتع بمناخ مناسب وأن توفر آفاقاً جيدة للتنمية الاقتصادية.

وقد اقتُرِحت مناطق متنوعة جداً: أوغندا، وكينيا، وأنجولا، وشمال كيمبرلي وغيرها. ولكلٍ منها عيوبها وصعوباتها السياسية وغيرها.

أعتقد أنّ هناك منطقة واحدة فقط تجمع المزايا الأربع التي ذكرتها.

أقترح توحيد ما يسمى بمنطقة هرر في إثيوبيا مع جزء من أرض الصومال البريطاني وإنشاء دولة لليهود الأوروبيين هناك.

هذه المنطقة واسعة بما يكفي، وسيكون من السهل تخصيص 60,000 إلى 70,000 ميل مربع هناك لهذا الغرض. تقطن هذه المنطقة قِلّة من السكان الزراعيين ومن غير المرجح أن يثيروا عقبات كبيرة. غير أنه سيكون من الضروري تذكّر الدروس المستفادة من تجربة فلسطين، ولا سيّما الحيلولة دون اجتياح المنطقة من قِبَل سكان من أطراف أخرى من إثيوبيا، ومنع دخول المحرضين الأجانب.

مناخ الهضبة صحي تماماً وملائم للأوروبيين. أما الأجزاء من الساحل الصومالي ذات المناخ الرديء، فيمكن تحسينها خلال مدة قصيرة عن طريق الري.

وتعد منطقة هرر مناسبة بشكل خاص للزراعة، وبالتالي للهجرة الجماعية. وسيكون هناك أسواق جاهزة لمنتجاتها الزراعية، ولاحقاً الصناعية داخل إفريقيا وفي الدول العربية وفي مناطق من الهند.

أما من الناحية السياسية، تنتمي هذه الأراضي، كما ذُكِرَ سابقاً، لبريطانيا العظمى وإمبراطورية إثيوبيا.

في تموز/ يوليو 1935، اقترحت الحكومة البريطانية على إمبراطور إثيوبيا أن يتم التنازل له عن ميناء زيلع وبعض المناطق الأخرى من أرض الصومال البريطاني إذا كان مستعداً لتقديم بعض التنازلات لإيطاليا.

لذلك، فليس من المستحيل أن تكون الحكومة البريطانية مستعدة اليوم للتنازل عن جزء أكبر من أرض الصومال، بالإضافة إلى ميناء بربرة، للدولة اليهودية الأوروبية التي نفكر فيها.

يدّعي البيت الإمبراطوري الإثيوبي نَسَبَه إلى الملك اليهودي داود، ويحمل الإمبراطور لقب "أسد يهوذا".

ألا يستلزم ذلك أيضاً واجباً ما لتقديم المساعدة اللازمة لهؤلاء الأشقاء الجزئيين في أوروبا، واستقبالهم وِفق شروط تليق بالقرن العشرين؟

أما بالنسبة لليهود، لا ينبغي أن يعترضوا على الاعتراف بسيادة إمبراطور إثيوبيا مع بعض الضمانات من بريطانيا العظمى والولايات المتحدة الأمريكية.

فليبرهن أسد يهوذا أنّه يجمع بين شجاعة داود، وحكمة سليمان، وفِطنة ملكة سبأ.

«»

أما بشأن من يجب أن يسكن هذه الدولة الجديدة، فإنّي أقدم الاقتراحات التالية:

يجب عدم إرغام أي شخص على الهجرة إلى تلك الدولة.

يجب أن يكون *لكلّ* يهودي، سواء عدَّ نفسه يهودياً أو صُنِّفَ كذلك رغماً عنه، *الحق في دخول هذه الدولة*.

وبالإضافة إلى هاتين النقطتين، يجب أن يكون لحكومة هرر الحق في منح أو رفض الإذن بالدخول أو الإقامة على أراضيها.

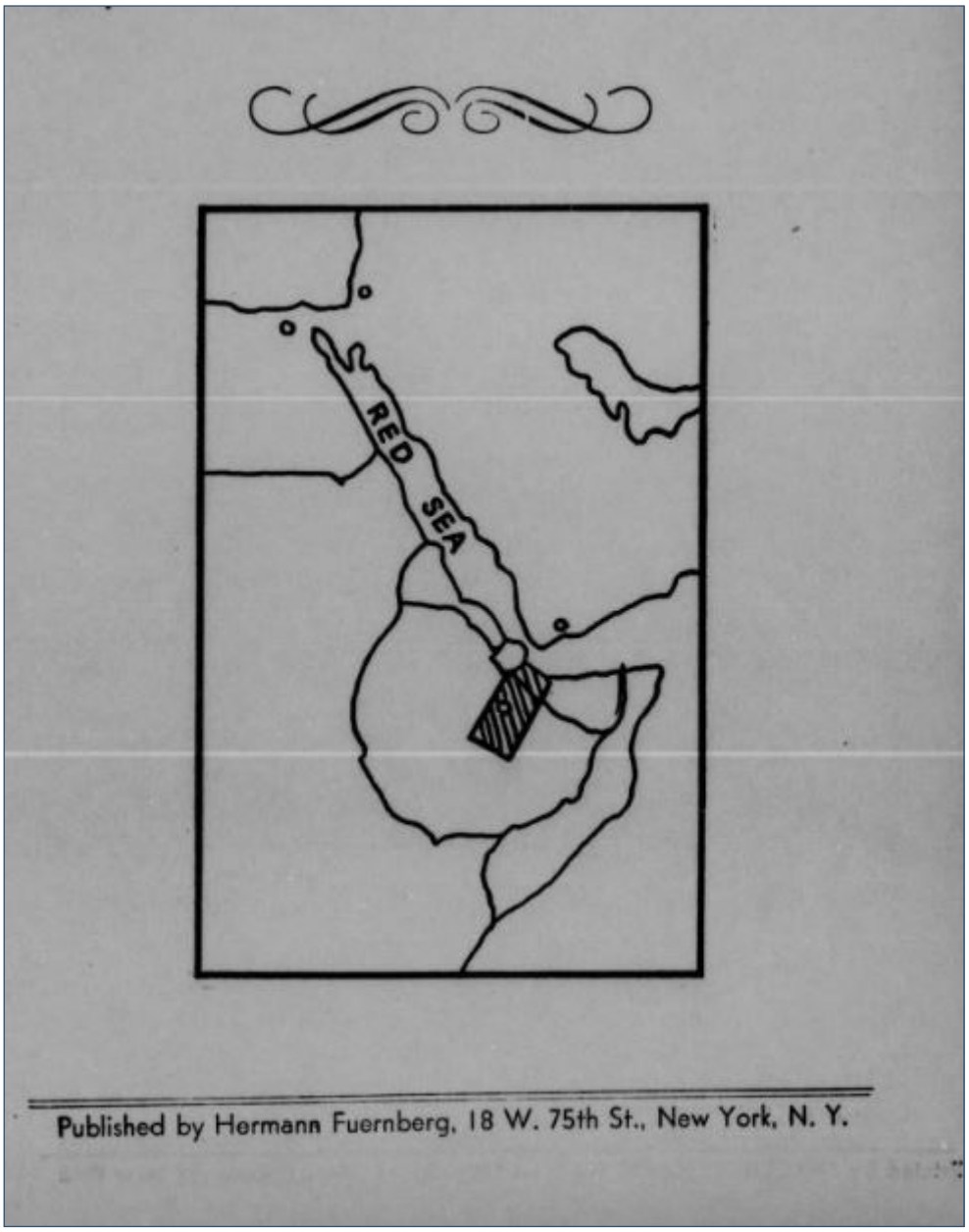

هوامش

[1] المترجم: ستتكرر عبارة "الأمم المتحدة" في هذه الوثيقة، والمقصود فيها قوات الحلفاء التي كانت تقودها الولايات المتحدة في تلك الفترة وإلى جانبها بريطانيا وفرنسا وغيرها.

[2] المترجم: فكرة التسلل مبنية أساساً على فكرة الهجرة الفردية المتفرقة لليهود بأعداد قليلة ودون تنظيم جماعي.

هذه ترجمة كاملة لوثيقة أرشيفية نادرة بعنوان "قضية يهود أوروبا" (1943)، ألّفها هيرمان فورنبرج، وتندرج ضمن ملفات مجلس هرر المحفوظة في مكتبة ومتحف الرئيس فرانكلين روزفلت. تعرض الوثيقة أحد أبرز المقترحات غير الصهيونية التي طُرحت خلال الحرب العالمية الثانية لإنشاء كيان يهودي يتمتع بالحكم الذاتي خارج فلسطين، وتحديداً في منطقة هرر بإثيوبيا وأجزاء من أرض الصومال البريطانية.

تكتسب هذه الوثيقة أهمية خاصة لكونها تكشف أنماط التفكير السياسي لدى بعض الفاعلين اليهود إبان أزمة يهود أوروبا، وتناقش بدائل فلسطين بوصفها حلولاً إنسانية وجيوسياسية في سياق الاضطهاد النازي. كما تسهم في إعادة قراءة مشاريع التوطين والهندسة الديموجرافية خارج فلسطين، بما يتيح فهماً أعمق لاستمرارية هذه الأفكار وانعكاساتها على التحولات الإقليمية الراهنة في القرن الإفريقي والبحر الأحمر.

وقد حُرِّرت هذه الترجمة وفق منهجية توثيقية دقيقة، مع الحفاظ على الصياغات والمفاهيم الواردة في النص الأصلي، دون أن تعبّر بالضرورة عن تبنّي مركز الزيتونة لمضامينها، وذلك خدمةً للبحث العلمي وإتاحةً لمصدر تاريخي أصيل أمام الباحثين والمهتمين.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations
ص.ب.: 14-5034 بيروت – لبنان
تلفون: 644 803 21 961+ | تلفاكس: 643 803 21 961+
www.alzaytouna.net | info@alzaytouna.net